لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض علي ما ليس باسم كقوله
والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه
وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول اخر نعم السير علي بئس العير ونحو
ذلك فالجواب ان حرف الجر هنا دخل علي اسم محذوف والاصل في الاول
ما ليلي بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بنعم بولد مقول فيه نعم الولد
ومثله في بئس العير خاتمة انما اقتصر المصنف علي هذه العلامات
لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي
في كتابه الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة فعدها
فمن اراد الوقوف عليها فليراجعه قوله وعلامة الفعل اي ما صدق عليه
هذا اللفظ من الافراد اعم من ان تكون افراد الماضي كقام او المضارع كيقوم
او الامر كقم وليس المعني ان العلامة للفظ فعل لان لفظ فعل اسم بل
لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها
ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كافعل به وما افعله في التعجب وخلا وعدا
وحاشا اذا انتصب وحب من حبذا وكفي من كفي بهند ان تفعل وقال الشاطبي
ان هذه الافعال ماضية تقبل تا التانيث بالنظر الي اصلها بحسب الوضع
وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها عن التا والعبرة بالاصل
فعلي هذا يصح ان يراد جميع افراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدا وقوله قد
خبر ولا يخفي ان قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد
جعله المصنف هنا خبرا والجواب ان معني قولهم الحرف لا يخبر به ولا عنه
انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافي انه يخبر بلفظ الحرف
بقطع النظر عن معناه ومحصله انه اذا التفت لمعني الحرف لا يصح
ان يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معني الفعل ابتدا فانه لا يصح ان يخبر عنه فان
اريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد حرف تحقيق
ومثله الفعل اذا اريد لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض اي هذا اللفظ
فعل وحاصل هذه المسالة ان الالفاظ كلها انها موضوعة لمعانيها وضعا

قصديا

قصديا وهي بهذا المعني تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها
وضعا غير قصدي علي ما ذهب اليه التفتازاني وعلي هذا فكل لفظ اريد به
نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة
لشي بعينه غير متناول غيره وقيل من اعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم
الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ
علي انفسها ليست مستندة الي الوضع اصلا لوجودها في المهملات ايضا
بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي
كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن الفاظها سوا
كانت موضوعة او مهملة ودعوي ان الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا
قصديا او غير قصدي وانها اسما بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة
في قواعد اللغة علي ان اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وانما
ارتكب تفصيا عن الالتزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض
النحاة من ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة
بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل خص هي وانفسها لابد
وال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك المحصول اه فيكون الحاصل ان اللفظ
اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم في جريان احكام الاسم عليه
سوا كان مهملا او مستعملا لكن اجرا احكام الاسم عليه واثبات نحو اصله
يويد المذهب الاول وهو مذهب السعد وللسيد ان يقول انما قبل احكام
الاسم وخواصه لكونه في تاويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة
هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدي لكنها لنفاستها وعموم نفعها وشحنا
بها حاشيتنا حرصا علي تقييد اوابد الفوايد فان قلت ان قولنا
قد حرف وضرب فعل باعتبار كل كون كل من قد وضرب وقع مبتدا ايكون
اسما كما علمت والاخبار عن قد بانها حرف وعن ضرب بانه فعل يفيد
خلاف ذلك لان المبتدا عين الخبر فالجواب ان معني قولنا قد حرف
اي ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو

ط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1